



ترانسبرانسسي المغرب
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي 2022

موجه إلى الجمع العام العادي
المنعقد في الرباط بتاريخ 8 يوليوز 2023



ترانسبرانسسي المغرب
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة

التقرير الأدبي برسم سنة 2022

موجه إلى الجمع العام العادي
المنعقد في الرباط بتاريخ 8 يوليو 2023

1. بيئة مكافحة الفساد

3. السياسات العمومية ومؤسسات الحكامة

4. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء

- 25 5. مشاريع وأنشطة الجمعية
- 62 1.5. مشروع «كلام الشباب من أجل المساواة»:
- 26 2.5. مشروع «توحيد الجهود لتسريع التقدم في أفريقيا»:
- 27 3.5. مشروع «تعزيز شبكات المجتمع المدني من أجل المساواة» (SANCUS):
- 27 4.5. تكريم الفقيه الاستاذ عبد الرحيم برادة
- 28 6. الآفاق
- 28 1.6. مشروع العضوية
- 28 2.6. استراتيجية البحث عن التمويلات
- 29 3.6. تجديد اعتماد ترانسبرانسي المغرب
- 29 4.6. مشروع جامعة الشفافية

يعاني المغرب بشدة من رشوة منهجية ومُستوطنة. وقد تفاقمت هذه المشكلة في الفترة الأخيرة بسبب العلاقة المشبوهة وغير الشرعية بين السلطة والمال، والتي تمثلت أبرز تجلياتها المؤلمة في تجميد القرارات المشروعة القاضية بفرض عقوبات على موزعي المنتجات النفطية منذ يوليو 2021، بسبب اتفاقهم التواطئي على أسعار بيع تلك المنتجات، وأيضاً تجميد استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد التي تمت المصادقة عليها في سنة 2015. كما تفاقم هذا الوضع بعد تجميد أحكام دستور 2011 التي تنص، من بين أمور أخرى، على ضبط تضارب المصالح وتجريم الإثراء غير المشروع. إن الشك الذي كان يرتاب جمعية ترانسبرانسي المغرب منذ فترة طويلة حول وجود إرادة سياسية فعلية لمكافحة الفساد قد تحول اليوم إلى قناعة بغياب هذه الإرادة، وبإدماج الفساد في قلب نظام الريع و الشره الذي يدفع بالبلاد لا محالة إلى الهاوية.

إن سرطان الفساد سيظل ينخر جسد بلادنا ويدفع بمواطنينا إلى اليأس وفقدان الثقة، ما دام إخضاع السلطة السياسية لخدمة المصالح غير المشروعة لكبار الأثرياء مستمرا، وطالما استمر نظام الريع وتبديد الأموال العمومية، والتلاعب بالصفقات والأسواق عن طريق الاتفاقات التواطئية، فضلا عن تسخير هيئات الرقابة والتقنين والجزاءات، وتحويلها إلى مجرد واجهة لإفلات الجُناة من العقاب. ولا يمكن تغيير هذا المنحى إلا بنهج سياسة حازمة لمكافحة الفساد.

تتطرق الصحافة بانتظام لحالات الفساد التي تنخر النظام القضائي، وهو أحد أركان نظام النزاهة الوطني والملاذ الأخير للضحايا. تأخذ العدالة وقتا طويلا للغاية. ومن الأمثلة على ذلك، تجدر الإشارة إلى قضية كازينو السعدي بمراكش التي استمرت لمدة 15 سنة، وظلت مجمدة حتى الآن على مستوى محكمة النقض. ونتيجة لذلك، ما فتئ المغرب يتقهقر في العديد من مؤشرات الحكامة الجيدة. وبالتالي، فإن المغرب يجد نفسه في أسوأ وضع له في مؤشر إدراك الفساد منذ سنة 2018، مسجلا تراجعا بلغ 21 مركزاً في الترتيب العالمي، إذ انتقل من الرتبة 73 في سنة 2018 إلى الرتبة 94 في سنة 2022، من بين 180 دولة، ومن النقطة 100/43 إلى 100/38. أما بخصوص مؤشر النزاهة الحكومية في الدفاع، فيقع المغرب عموماً في المنطقة الحمراء التي تشير إلى وجود خطر مرتفع جداً للفساد بالنسبة لمختلف أبعاد الدفاع التي يتناولها هذا المؤشر. أما فيما يتعلق بحرية الصحافة، فقد تراجع المغرب بـ 9 مراكز في مؤشر حرية الصحافة، إذ انتقل من المرتبة 135 من أصل 180 دولة في سنة 2022 إلى المرتبة 144 في سنة 2023. ويتجلى هذا الوضع في إصدار أحكام مشددة سالبة للحرية في حق عدة صحفيين ومدونين ومدونين، على إثر محاكمات جائرة، وفقاً لما أشار إليه عدة ملاحظين وطنيين ودوليين.

1. بيئة مكافحة الفساد

1.1. السياق الدولي

تميزت سنة 2022 بالحرب الروسية-الأوكرانية، وكان لهذه الحرب تأثير واضح على السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية، نظرا لكون روسيا وأوكرانيا من بين أكبر المنتجين للمواد الغذائية في العالم، لا سيما القمح. كما أن روسيا هي أيضا من بين المنتجين الرئيسيين للنفط والغاز، وبالتالي فأسعار هذه المنتجات ارتفعت في السوق الدولية وفي الأسواق المحلية للبلدان غير المنتجة لهذه المواد.

من الأكيد أن وضعية الديمقراطية تختلف من قارة إلى أخرى، غير أنها تراجعت، فيما استفحل الاستبداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد عقد من الربيع العربي في بعض من هذه البلدان. وفقاً لتقرير أصدرته منظمة فريدوم هاوس برسم سنة 2022، تحت عنوان «التوسع العالمي للحكم الاستبدادي»، فإن 77% من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من نقص في الحرية، و 15% فقط من هذه المجموعة من البلدان تُعتبر أنها تتمتع بالحرية جزئياً. ويُفيد التقرير بأن الديمقراطية لا توجد إلا في 8% من هذه البلدان، وربما تكون هذه النسبة قد انخفضت نتيجة للتطورات السيئة التي تشهدها تونس.

2.1. السياق الوطني

ما من شك في أن الوضع الإقليمي والدولي ساهم في الآثار السلبية على التطورات السياسية والاجتماعية في المغرب. في الواقع، وبالنظر إلى الانتكاسات التي تشهدها حقوق الإنسان والحرية، ومختلف مؤشرات الحكامة الجيدة في السنوات الأخيرة، فإن المغرب على وشك استكمال صورة البيئة الإقليمية التي تتميز بوجود أنظمة ديكتاتورية أو استبدادية: الجزائر ومصر وتونس...

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالإضافة إلى مخلفات جائحة كوفيد-19، شهدت البلاد موجة من الجفاف وارتفاعاً في أسعار المحروقات والمواد الغذائية. وقد أدت هذه العوامل إلى توتر شديد في الأوضاع الاجتماعية. واتخذت الدولة بعض التدابير في محاولة منها لمواجهة المطالب الاجتماعية، لكن المقاربة الأمنية ظلت سيدة الموقف ولم يتم اتخاذ أية إجراءات جديّة للتخفيف من تدهور القوة الشرائية للسكان.

في سنة 2022، اندلعت فضيحة رشوة بالبرلمان الأوروبي، إذ يسود الاعتقاد بأن العديد من البرلمانيين الأوروبيين تلقوا رشاً على شكل مكافآت ومزايا، مقابل العمل على تغيير مواقف المؤسسة الأوروبية في الاتجاه الذي ترغب فيه بعض الدول الأجنبية، ومن ضمنها المغرب.

يُزعم أن المغرب قد يكون سعى إلى الحيلولة دون إدانة انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام برامج معلوماتية للتجسس على صحفيين ونشطاء مغاربة، ومسؤولين أوروبيين. وقد وردت أسماء مسؤولين مغاربة، باعتبارهم أطرافاً مُفسدة.

إن جمعية ترانسبرانسي المغرب معنية بهذه الفضيحة، وفي انتظار النتائج الرسمية الكاملة لتحقيقات الشرطة والتقصيات البرلمانية الأوروبية، والقرارات القضائية المترتبة عن ذلك، تُثمن الجمعية تأطير علاقات المغرب مع أوروبا باتفاقيات تتضمن بنود المسؤولية المتبادلة والالتزامات باحترام قيم الديمقراطية وسيادة القانون.

فضلا عن ذلك، تُسجل ترانسبرانسي المغرب ما أدلى به بعض المسؤولين المغاربة الذين صرّحوا بأن المغرب ينبغي بشكل قاطع الاتهامات الموجهة إليه. وفي انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات، لا تزال ترانسبرانسي المغرب تتربص أن يجد هذا الإنكار ما يكفي من القوة والتماسك والمصادقية في إطار تحقيقات شاملة وشفافة ومستقلة، سواء كانت مُدنية أو مُبرئة. ومن المُؤسف أن عدم إجراء تحقيقات إدارية وقضائية من شأنه أن يُغذي الشكوك التي تحوم حول دور المغرب في تلك الأفعال المُسيئة، إذ اكتفى البرلمان بعقد جلسة خطابات متناغمة تصبّ جميعها ضد التصويت على قرار البرلمان الأوروبي، عوض إحداث فريق مكلف بتقصي الحقائق أو لجنة للتحقيق.

3.1. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية

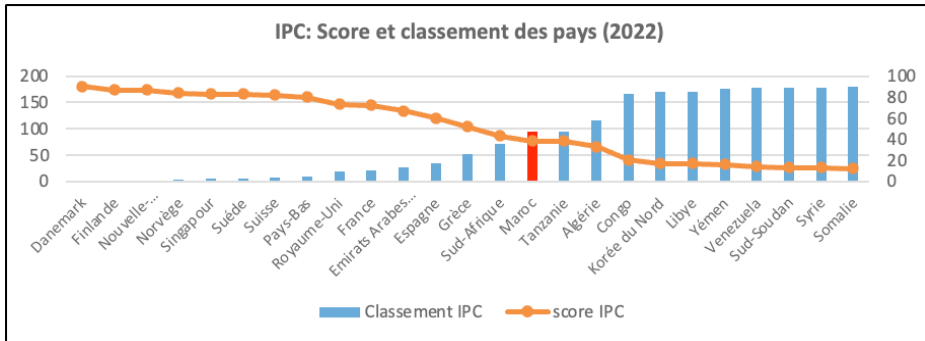
انعقد الجمع العام السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نونبر 2022. بعد الإجراءات التنظيمية المتمثلة في المصادقة على محضر الجمع العام لسنة 2021، ناقش الحاضرون الميزانية برسم سنة 2022 وصادقوا عليها، إلى جانب مشروع ميزانية سنة 2023. بعد نقاش مستفيض، صادق الجمع العام على ستة قرارات: (1) سياسة الاعتماد، (2) التغلب على أشكال الظلم على الصعيد العالمي والدفاع عن الديمقراطية من خلال تعزيز النزاهة، (3) إدانة العدوان الروسي ضد أوكرانيا، (4) تعزيز مكانة منظمة الشفافية الدولية في إطار مبادرة الشفافية في صناعات استخراج المعادن، (5) مكافحة الفساد العابر للحدود، و (6) الدفاع عن المصلحة المشروعة في حصول عموم الناس والمجتمع المدني والصحفيين على المعلومات المتعلقة بالملكية. بعد ذلك، انتخب الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة.

2. مؤشرات الشفافية والحكامة الجيدة

1.1. مؤشر إدراك الفساد (2022)

تُشير نتائج مؤشر إدراك الفساد برسم سنة 2022 إلى أن الفساد يُعتبر تهديداً أمنياً على الصعيد العالمي. وحصل ثلثا البلدان على أقل من 50 نقطة من أصل 100، وبلغ المعدل 100/43. وقد شهد مؤشر إدراك الفساد ركودا في 124 بلدا، وارتفع عدد البلدان التي تشهد تراجعا. من ناحية أخرى، تصدر البلدان الأكثر ديمقراطية الترتيب (الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا...). ومع ذلك، تُشير بعض الحالات إلى أن بلدانا في صدارة الترتيب تشهد بدورها نموا في الفساد بسبب الأموال القذرة التي تتلقاها (تبييض الأموال).

مؤشر إدراك الفساد: النتائج وتصنيف البلدان (2022)

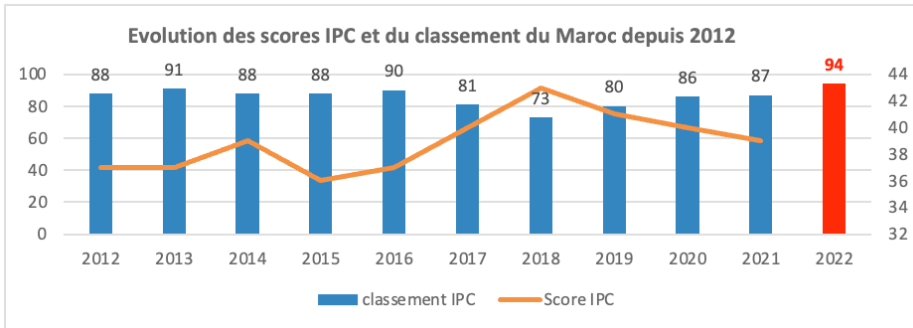


ترتيب مؤشر إدراك الفساد — نتائج مؤشر إدراك الفساد

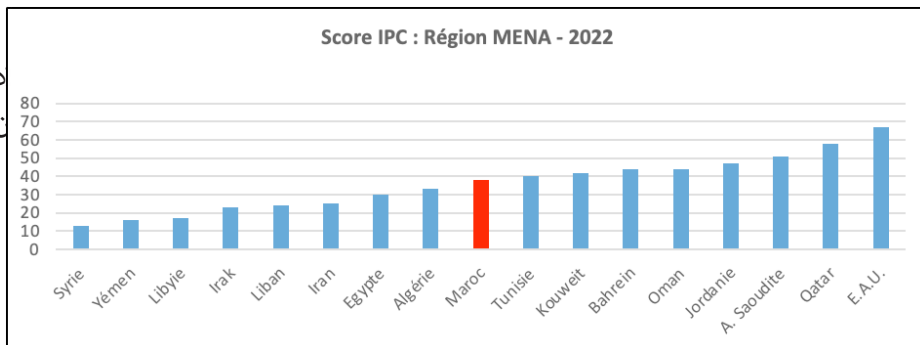
تطور الفساد في المغرب

لا يزال الفساد في المغرب مُستَويًا، نظرا لكون تصنيفه في مؤشر إدراك الفساد لم يتغير بالكاد على مدى فترة طويلة من الزمن، كما يتضح ذلك من الرسم البياني أدناه.

تطور نتائج مؤشر إدراك الفساد وترتيب المغرب منذ 2012



ترتيب مؤشر إدراك الفساد — نتائج مؤشر إدراك الفساد



2.2. مؤشر النزاهة في قطاع الدفاع 2021

في سنة 2021، شهد قطاع الدفاع في معظم البلدان مخاطر فساد عالية للغاية، بل وحرجة. لا تزال الرهانات المالية ضخمة، نظرا لكون الإنفاق العمومي السنوي على الدفاع يقدر بنحو 2 تريليون (2000 مليار) دولار.

في هذا الصدد، يُعتبر المغرب الذي تبلغ ميزانيته السنوية 4.8 مليار دولار، من بين البلدان الأربعين التي تنفق أكبر المبالغ على التسليح، مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي. واعتبارا لكون نتيجته الإجمالية هي 10 من أصل 100، فإن المغرب يوجد ضمن المجموعة الأكثر حرَجاً.

حكاية الدفاع: الفساد والديمقراطية

غالبًا ما تظل إدارات أو وزارات الدفاع الوطني في منأى عن قواعد الحكامة وإصلاحاتها. تُبين نتائج مؤشر النزاهة في قطاع الدفاع برسم سنة 2021 أنه نادراً ما يتم ربط النفقات أو تبريرها استنادا إلى الاستراتيجية العسكرية المعتمدة. وبالتالي، فبالنسبة لـ 64% من البلدان، لا يزال الارتباط بين استراتيجية الدفاع الوطني والمشتريات ضعيفا للغاية.

بالرغم من أهميتها في الاستراتيجية العسكرية، فإن مخاطر الرشوة لا تؤخذ بعين الاعتبار عموما في توجُّهاتها. في الواقع، لا تتوفر 40% من البلدان على إجراءات واضحة تُنظم جدولة الإمدادات والمشتريات العسكرية، و 30% منها لا تُقدم معلومات بشأن حصة المشتريات التي تحققت عن طريق المنافسة المفتوحة.

وضعية المغرب

يوجد المغرب عموما في المنطقة الحمراء التي تطابق الخطر الأعلى، بالنسبة لمختلف جوانب الدفاع التي تتم دراستها. وقد سجل نتائج تتراوح بين 22 و 0 من أصل 100، كما يتبين ذلك من الجدول التالي.

نتيجة مختلف أبعاد الدفاع، بالنسبة المئوية: المغرب

البُعد	إعداد السياسات في مجال الدفاع	مالية الدفاع	تدبير شؤون موظفي الدفاع	العمليات العسكرية
النتيجة	11	22	7	0
البُعد	التمويل والمشتريات	شفافية الدفاع	الافتحاص/المراقبة	الفضاء المدني للدفاع
النتيجة	8	8	3	7

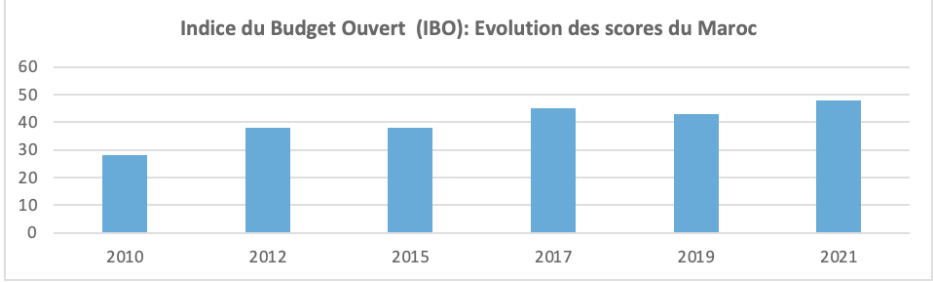
يوجد المغرب من بين البلدان (مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، قطر...) التي لا يقوم برلمانها بمناقشة سياسة الدفاع ولا بالاطلاع عليها، وبالتالي فهو يستحق نتيجة 0 بخصوص هذا العنصر. بالمقابل، يقوم البرلمان بدوره على نحو كامل (100%) في بلدان أخرى مثل الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد.

كما يُصنّف المغرب ضمن البلدان التي تُنجز أقلّ من 30% من المشتريات عن طريق المنافسة المفتوحة، وضمن البلدان التي تتراوح فيها الشفافية بين المحدودية والغياب التام (إلى جانب الجزائر وقطر والسودان...).

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تعبئة ميزانيات عمومية خيالية، غالبًا ما تفلت مؤسسة الدفاع من الالتزام بالحد الأدنى من المساءلة والمحاسبة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على تفعيل الديمقراطية وتبديد المال العام. والواقع أن أوجه قصور الشفافية في تدبير الشأن العام وتفشي الفساد كثيرا ما ترتبط بالاختلالات التي يشهدها نظام النزاهة الوطني برمته، لا سيما حالة الحريات والصحافة وعدم الحصول على المعلومات.

3.2. مؤشر الميزانية المفتوحة:

في هذا المجال، ليست «المنجزات» جيدة أيضًا، كما يتضح من نتائج التقرير الثامن لمؤشر الميزانية المفتوحة الذي صدر في سنة 2021 حول 120 بلدا. حصل المغرب على نتيجة شفافية تعادل 48 من أصل 100. ويُعزى التحسن النسبي إلى نشر مراجعة الميزانية في منتصف السنة على شبكة الأنترنت. كما سجلت البلاد نتيجة بلغت 46 من أصل 100 نقطة في مجال مراقبة الميزانية و 7 من أصل 100 نقطة في مؤشر مشاركة الجمهور.



ومع ذلك، حتى في حالة نشر بعض الوثائق، تظل المعلومات المتاحة لعموم الناس غير كافية، كما يُعتبر تقرير منتصف السنة الذي يتم نشره غير شامل.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر تدبير الصندوق الخاص بجائحة كوفيد-19- نقصًا في التواصل والشفافية، بالنظر إلى عدة معايير: ضئيل في قياس السياسات، ومحدود بالنسبة للنظام برمته، والحد الأدنى بالنسبة لبعض الجوانب مثل عملية إعداد التقارير، والتنفيذ وإبرام الصفقات.

ولذلك، فإن المغرب مدعو إلى إعطاء الأولوية للتدابير التالية من أجل تحسين شفافية الميزانية:

- نشر التقرير التمهيدي للميزانية وتقرير نهاية السنة على الأنترنت في أوانهما؛
 - إدراج معلومات في مشروع ميزانية الجهاز التنفيذي، تتعلق بتقديرات متعددة السنوات للنفقات والمداخيل؛ بالإضافة إلى معلومات تبين كيف تؤثر السياسات الجديدة المقترحة على المداخيل؛ ومعلومات أخرى بشأن متأخرات النفقات.
 - تحسين شمولية تقرير منتصف السنة من خلال تقديم تقديرات مُحيّنة حول النفقات، حسب التصنيفات الإدارية والوظيفية، وأيضاً حسب البرامج المحددة...
- أخيراً، فيما يتعلق بمراقبة الميزانية، يعتبر التصنيف أن السلطة التشريعية والمؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية في المغرب تُمارسان معاً مراقبة محدودة أثناء عملية إعداد الميزانية، وبالتالي الحصول على نتيجة مراقبة تبلغ 46 من أصل 100 نقطة.

مشاركة المواطنين في عملية إعداد الميزانية

ينكبُ هذا الجانب على ممارسات السلطة التنفيذية (والتشريعية والمؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية) التي تسمح (أو لا تسمح) بمشاركة عموم الناس في سياسة الميزانية والمالية العامة. وتُظهر النقطة التي حصل عليها المغرب، أي 7 من أصل 100، بأن نتيجة مشاركة الجمهور لا تزال منخفضة جداً، علماً بأن مشاركة المواطنين لا تزال ضعيفة جداً على الصعيد العالمي بمعدل نتيجة في حدود 14 نقطة.

ولتعزيز مراقبة الميزانية، يتعين على البرلمان المغربي أن يسمح لعموم المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالإدلاء بشهاداتهم خلال المناقشات حول اقتراح الميزانية، قبل المصادقة عليها، وأيضًا خلال مناقشة تقرير الافتتاح.

ومن أجل تحسين مراقبة الميزانية، تحظى الإجراءات التالية بالأولوية:

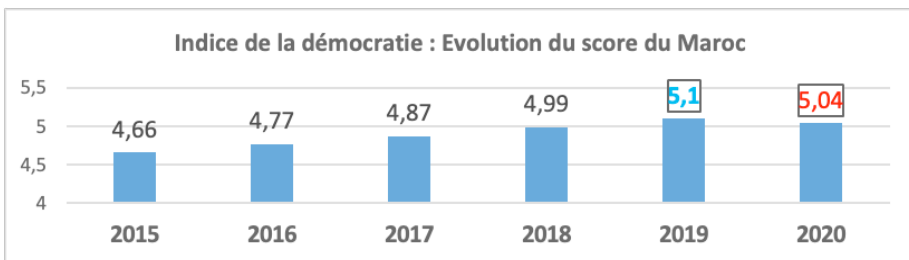
- تشكيل لجنة برلمانية تنكبّ على فحص تنفيذ الميزانية خلال السنة المالية، وتنشر التقارير التي تتضمن خلاصاتها على شبكة الأنترنت.
- إحداث لجنة برلمانية مكلفة بالنظر في تقرير الافتتاح، ونشر تقرير يتضمن خلاصاتها على شبكة الأنترنت.
- دعوة المجلس الأعلى للحسابات إلى وضع آليات رسمية تُمكن المواطنين من مساعدته في تطوير برنامجه الخاص بالافتتاح ومن المساهمة في تحريات مراجعي الحسابات.
- إخضاع تعيين أو عزل رئيس المجلس الأعلى للحسابات لموافقة السلطة التشريعية أو القضائية من أجل ضمان استقلاليته الفعلية تجاه السلطة التنفيذية.
- مراجعة عمليات الافتتاح من طرف وكالة مستقلة بهدف تعزيز استقلالية مؤسسات المراقبة.

4.2. مؤشر الديمقراطية وارتباطه بالفساد

شهدت حقوق الإنسان تدهورًا خطيرًا في السنوات الأخيرة، ومن بين المؤشرات التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنمو الفساد والتي تُبَيِّن أن المغرب بعيدًا كل البُعد عن أن يكون مثاليًا يحتذى به في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى مؤشر الديمقراطية. فالمغرب يسجل بالنسبة لهذا المؤشر خلال سنة 2022 نقاطًا منخفضة تتراوح بين 4.66 و 5.1 من أصل 10، علما بأن نقاط البلدان المتقدمة تبلغ حوالي 8 فما فوق.

مؤشر الديمقراطية: تطور نتيجة المغرب

إن العجز في تحقيق الديمقراطية يضع المغرب في فئة الأنظمة الهجينة. وفي هذا الصدد، فإن أداءه



أقل من أداء العديد من البلدان الإفريقية، كما هو مبين في الجدول التالي.
ترتيب بعض البلدان الإفريقية برسم سنة 2021، حسب مؤشر الديمقراطية

البلدان	النتيجة	الترتيب على مستوى القارة	الترتيب عالميا	نوع النظام
جزيرة مريشوس	8,08	1	19	ديمقراطية كاملة
بوتسوانا	7,73	2	30	ديمقراطية معيبة
الرأس الأخضر	7,65	3	32	ديمقراطية معيبة
جنوب إفريقيا	7,05	4	44	ديمقراطية معيبة
تونس	5,99	8	75	هجين
السنگال	5,53	12	88	هجين
المغرب	5,04	16	95	هجين
موريتانيا	4,03	23	108	هجين
الجزائر	3,77	25	113	استبدادي

5.2. مؤشر حرية التعبير

وفقا لعدة مصادر متخصصة، تراجع المغرب في مؤشرات حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة.

أ- مراسلون بلا حدود

صنف الترتيب العالمي لحرية الصحافة، الذي يتناول تقييم ظروف مزاوله مهنة الصحافة في 180 بلد وإقليم، المغرب في المرتبة 135 في سنة 2022، من أصل 180 دولة، وفي المرتبة 144 في سنة 2023، مسجلا تفهقرا بتسع مراتب.

ويصف التقرير المشهد الإعلامي والسياسي، بالإضافة إلى الإطار القانوني والأمني والاقتصادي والسوسيوثقافي¹.

بالنسبة للمشهد الإعلامي، يذكر التقرير ما يلي: «في المغرب، تبقى تعددية الصحافة مجرد واجهة صورية، حيث لا تعكس وسائل الإعلام تنوع الآراء السياسية في البلاد، حيث يواجه الصحفيون المستقلون والمنابر الإعلامية الناقدة ضغوطاً كبيرة، ويُنتهك الحق في الحصول على المعلومات أمام آلة الدعاية التي ترمي بكل ثقلها، بينما أصبح التضليل الإعلامي أداة لخدمة الأجندة السياسية لدوائر السلطة. وأمام هذه الضغوط الخائقة، سقطت آخر قلاع الإعلام المستقل في المغرب بعد أن احتجبت جريدة «أخبار اليوم» في أبريل 2021، لتُصبح منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المصدر الرئيسي للباحثين عن الأخبار في البلاد.»

ب-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب برسم 2022

في 21 نونبر 2022، أيدت محكمة الاستئناف بالرباط الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع غرامة قدرها 5000 درهم في حق محمد زيان، المحامي ووزير حقوق الإنسان السابق (1995-1998). وأمرت المحكمة باعتقال الأستاذ زيان على الفور، ومتابعته بـ 11 تهمة. وقد تناولت تقارير سابقة حالات عمر الرازي وتوفيق بوغشرين وسليمان الريسوني ومعتقلين آخرين. ويصف التقرير في فقرات أخرى الرقابة الذاتية، والقيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات والتجمع والتظاهر، وما إلى ذلك.

ج-منظمة العفو الدولية

في تقريرها برسم سنة 2022، تناولت منظمة العفو الدولية ثلاث حالات تتعلق بانتهاكات لحرية التعبير، بما في ذلك حالة المدونة فاطمة كريم، التي حُكم عليها بالسجن لمدة سنتين بتهمة «الإساءة للدين الإسلامي» على شبكات التواصل الاجتماعي. كما يورد التقرير حالة سُعاد العلمي، التي حكمت عليها المحكمة الابتدائية بالسجن لمدة سنتين وغرامة قدرها 5.000 درهم يوم 29 أبريل 2022 بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي تنتقد فيها قمع الحكومة للمناضلين والصحفيين، وتدين مضايقات الشرطة لها. وشدّدت محكمة الاستئناف عقوبتها الابتدائية بالسجن لمدة ثلاث سنوات في سبتمبر من نفس السنة، ووجهت إليها تهماً جديدة بإهانة المحكمة مما أدى إلى حُكم إضافي في سنة 2023 بالسجن لمدة سنتين.

في نونبر 2022، حكمت محكمة في الدار البيضاء على المدافع عن حقوق الإنسان رضا بن عثمان بالسجن لثلاث سنوات بسبب منشورات على شبكة الأنترنت اتهم فيها السلطات بتجاهل المطالب من أجل العدالة الاجتماعية. في 20 فبراير 2023، تم تخفيض عقوبته استئنافاً إلى ثمانية عشر شهراً.

د-فريدوم هاوس

في نسخة 2023 من تقرير فريدوم هاوس، الصادر تحت عنوان «الحرية في العالم»، وهو الإصدار الخمسون في هذه السلسلة من التقارير المقارنة السنوية، صنّفت هذه المنظمة غير الحكومية الدول ضمن 3 فئات: 1 - حُرّة؛ 2 - حُرّة جزئياً؛ 3 - غير حُرّة.

بحصوله على رصيد 100/37 نقطة، صنّف المغرب في الفئة 2، أي حر جزئياً. ويذكر التقرير أن المغرب «ينظم بانتظام انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب وأن إصلاحات سنة 2011 نقلت قدراً من السلطة على الحكومة من الملكية إلى المجلس التشريعي المنتخب. ومع ذلك، حافظ الملك محمد السادس على هيمنته من خلال مزيج من القوى الرسمية الكبيرة وخطوط النفوذ غير الرسمية في الدولة والمجتمع. العديد من الحريات المدنية هي محدودة في الممارسة العملية.»

3. السياسات العمومية ومؤسسات الحكامة

1.3. نشاط الحكومة التشريعي

أ- التشريعات المضادة للرشوة

فيما يتعلق بالنشاط التشريعي للحكومة في مجال مكافحة الفساد وسيادة القانون، تجدر الإشارة إلى عدم إحراز أي تقدم ملموس في سنة 2022. فقد تم سحب مشروع القانون الجنائي من البرلمان، وهو يتضمن مقتضيات ترمي إلى تجريم الإثراء غير المشروع، علما بأن المغرب صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومكافحته. وتشمل هاتان الاتفاقيتان التزاما بالتشريع في مسألة هذا النوع من الفساد.

ب- إرجاء القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين إلى أجل غير مسمى

بعد مرور أكثر من عقد على دستور 2011، لم يتم بعد اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بشروط الدفع بعدم دستورية القوانين. يتيح هذا القانون للمتقاضين إمكانية الطعن إذا اعتبروا أن القانون الذي سيطبق عليهم يتعارض مع الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور. بعد أن رفضته المحكمة الدستورية في سنة 2018، تمت مناقشة هذا القانون التنظيمي من جديد في مجلس الوزراء، ثم في البرلمان خلال سنة 2022. وقد انقضت فترة طويلة منذ سنة 2018 قبل أن يتم عرض هذا القانون مرة أخرى على المحكمة الدستورية. للأسف، قضت المحكمة الدستورية في 21 فبراير 2023 بعدم دستورية الإجراءات المتبعة لإقرار هذا القانون.

ومرة أخرى، يضيع وقت ثمين ويُحرَم المتقاضون من وسيلة هامة للدفاع عن حقوقهم أمام المحاكم. كما يجد المجتمع نفسه محروما من وسيلة كفيلة بتطهير الترسنة القانونية من عدد كبير من القوانين المعادية للحقوق.

ج- الإصلاح الجبائي

انعقدت المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات في ماي 2019، ولم يتم اعتماد القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي إلا في يوليو 2021. على الرغم من أهميته الاستراتيجية، فلم يتم بعد الشروع فعليا في تنفيذ هذا الإصلاح. يتضمن قانون المالية برسم سنة 2023 بعض التدابير الرئيسية التي تسعى إلى التقليل تدريجيا من معدل الضريبة على الشركات، على مدى أربع سنوات (2023 إلى 2026)، بهدف بلوغ «نسبة عادية» قدرها 20%. المستفيدون من هذا التقليل هم أساسا أرباب العمل، في حين تتضرر منه المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي انتقل معدل الضريبة المفروض عليها من 10 إلى 20%. فضلا عن ذلك، لم يتم إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وهي ضريبة غير مباشرة تشكّل المصدر الرئيسي للتمويل العمومي للدولة والجماعات

الترايبية. ونفس الشيء ينطبق على ضريبة الدخل المفروضة على الأجراء، والتي لم تتم مراجعة سُلّمها التدريجي منذ سنة 2010.

وبالمثل، لم يتم تخفيض النفقات الضريبية، التي يبلغ معدلها السنوي 32 مليار درهم، وغالبا ما تكون هذه النفقات مرادفة لامتيازات ضريبية يُملّئها منطق الريع. إنها تُشكل عاملاً من عوامل انعدام شفافية الميزانية وتُقوّض مبدأ العدالة الجبائية المنصوص عليه في الفصل 39 من الدستور. كما أنها تشكل استعمالا مزدوجا لمساعدات أخرى مباشرة ممنوحة للمقاولات، في شكل إعانات، بموجب ميثاق الاستثمار الأخير.

وعلاوة على ذلك، فإن مدى التهرب الضريبي الحالي لا يمكن فصله عن الإفلات من العقاب الضريبي والضعف البنوي الذي تشهده المراقبة الضريبية. في مجمل القول، يعاني النظام الجبائي الحالي من نقص في الفعالية والشفافية والإنصاف.

على الرغم من التوجهات الرئيسية الواردة في القانون التنظيمي للمالية، الذي تمت المصادقة عليه في سنة 2015، وعلى الرغم من الملاحظات والتوصيات العديدة الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، فإن الحسابات الخصوصية للخزينة والتي تعني ببساطة التدبير غير الشفاف للمالية العامة (من حيث العدد والقيمة)، لم تشهد أي تقليص من حيث ترشيد النفقات العمومية الخارجة عن الميزانية العامة، وتعزيز شفافية غط تدبيرها. وبالتالي، في قانون المالية برسم سنة 2023، من الممكن إحصاء 69 من الحسابات الخصوصية للخزينة، بمبلغ إجمالي يتجاوز 111 مليار درهم.

2.3. أنشطة مؤسسات الحكامة

يبدو أن نشاط هيئات الحكامة والمراقبة والتنظيم تُستعمل بمثابة واجهة لإعطاء انطباع بوجود دولة القانون. على سبيل المثال، كثيرا ما تُشير تقارير هذه الهيئات إلى وجود اختلالات، ولكن نادرا ما تؤدي إلى مساءلة ومحاسبة المسؤولين. في هذا الباب، تُعتبر تقارير البرنامج الاستعجالي للتعليم أو تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021 حول أسعار الوقود والذي تم تجميده من أبرز الأمثلة. أما التقارير المتعلقة بوضعية بعض المؤسسات العمومية فهي شكلية فقط ومجرد حبر على ورق، كما هو الشأن بالنسبة للمجمع الشريف للفوسفاط.

أ- المجلس الأعلى للحسابات²

نشر المجلس الأعلى للحسابات تقريره السنوي برسم السنة المالية 2021 في شهر مارس 2023. ويؤدي المجلس أولا مهمته التقليدية المتمثلة في مراقبة الحسابات العامة للدولة والجماعات الترابية. وهكذا في سنة 2021، أصدر المجلس 104 أحكام وقرارات بمبلغ إجمالي قدره 4.74 مليون

درهم وغرامات بمبلغ 15.73 مليون درهم. فيما يتعلق بالتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أُحيلت 13 قضية تشمل 49 متهما على الغرفة المختصة في المجلس الأعلى للحسابات وأصدرت هذه الغرفة 11 حكماً في 5 قضايا، بلغت قيمتها 1.43 مليون درهم. بمعية المجالس الجهوية للحسابات، فحصت الغرفة المكلفة بالتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية 14 قضية تشمل 66 متهمًا. أصدرت المجالس الجهوية للحسابات 78 حكماً في 57 قضية من أصل 112 ملف أُحيل عليها، وبلغ مجموع الغرامات 3.31 مليون درهم.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى هيمنة «الإحالات الداخلية» المتعلقة أساساً بحالات سوء التدبير في الضرائب وتحصيل الإيرادات، وتنفيذ عقود التدبير المفوض، وعدم الامتثال لقواعد تنفيذ النفقات العمومية وتنظيم الصفقات العمومية. بالإضافة إلى تكريس مبدأ المحاسبة في مجال التدقيق والفصل في أمور الحسابات، لاحظت المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية تحسناً في معدل إنتاج الحسابات (1800 في سنة 2021 و 1142 في سنة 2020).

تتعلق طبيعة المخالفات التي وقفت عليها المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية، على مستوى المداخيل، بعدم توخي المحاسبين للسرعة والحرص الواجب في تحصيل الديون العمومية التي تصبح نتيجة لذلك غير قابلة للتحصيل، بسبب التقادم في معظم الأحيان.

بالنسبة للإحالات ذات الطابع الجنائي، أحال الوكيل العام لدى المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية 20 قضية على الوكيل العام للملك بمحكمة النقض، الذي هو رئيس النيابة العامة.

من حيث تقييم السياسات العمومية، تناولت المراقبة في البداية وبالمعنى الواسع، المالية العامة للدولة. تتعلق الملاحظة الرئيسية للمؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية بالتأخير في التنفيذ الفعلي للقانون التنظيمي لقانون المالية. لا يسمح هذا التأخير بتقييم أداء الإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية. وبالتالي، على مستوى المصادقة على حسابات الدولة، الموكلة إلى المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية بموجب القانون التنظيمي لقانون المالية، الصادر في سنة 2015، لم يتم بعد تفعيل العملية، على الرغم من الجدول الزمني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المذكور. كما لم يتم البدء في تبليغ العناصر الأولية للمحاسبة العامة للدولة برسم السنة المالية 2020 إلى المؤسسة العليا لمراقبة المالية العمومية إلا منذ 27 ماي 2022 فقط. ويتجلى التأخير أيضاً في وضع نظم المراقبة الداخلية في الإدارات العمومية وفي الانتقال من المحاسبة النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. فيما يتعلق بالتدبير القائم على نجاعة الأداء، الذي أحدثه القانون التنظيمي لقانون المالية، لم يتم إدماج المؤسسات والمقاولات العمومية في هذا منظور. داخل الإدارات العمومية، يظل منطق التدبير بالوسائل هو السائد. لم يتم تقديم تقرير الأداء الموحد إلى البرلمان في الآجال التي حددها القانون التنظيمي لقانون المالية.

لا تسمح هذه التأخيرات بتكريس ممارسة المحاسبة على أرض الواقع، ويتفاقم هذا الوضع بسبب الرقمنة الجزئية أو غير الكاملة لعمليات التدبير المحاسبي، أو بسبب عدم توافق النظم المعلوماتية

الجاري بها العمل. كما يشكل التعقيد الحالي لتنظيم الدولة المحاسبي إحدى العقبات الرئيسية أمام الإصلاحات التي يتعين تنفيذها.

ب- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

بعد تعيين الرئيس من طرف الملك منذ 13 دجنبر 2018، تم الإعلان عن تعيين الأعضاء الآخرين في الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بتاريخ 24 أكتوبر 2022. وهكذا، وكما جاء في بيان صادر عن ترانسبرانسي المغرب، مرت أكثر من أربع سنوات منذ تعيين الرئيس وأكثر من سبعة عشر شهرا منذ تعديل الإطار القانوني قبل أن تكتمل أجهزة الهيئة. ويعد المرء نفسه أمام هدر كبير للزمن وتجميد غير مبرر لمؤسسة دستورية، لا سيما منذ تعديل قانونها في سنة 2021. لذلك، سوف تستند ترانسبرانسي-المغرب، والفاعلين الآخرين المعنيين، وكذلك الرأي العام إلى الإجراءات الملموسة والتقدم المحرز في سنة 2023 لاختبار إرادة وقدرة هذه الهيئة على المساهمة في التقدم السريع والمهيكل في مسار منع الفساد والحد منه في بلدنا.

وتعتبر جمعية ترانسبرانسي المغرب، أن على الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن تعمل على تفعيل وتنسيق عمل باقي مؤسسات الحكامة، وتحيين الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، حتى يتسنى لمختلف المؤسسات أن تلعب دورها على نحو متماسك وفعال.

كما تعتبر الجمعية أيضا أنه يجب على الهيئة أن تعمل بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية بغية تسريع ملاءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشمل الأولويات التشريعية اعتماد قانون بشأن الإثراء غير المشروع، وإصلاح نظام التصريح بالممتلكات، وإصلاح القانون المتعلق بحماية الشهود والمبلغين عن حالات الفساد، وتنظيم تضارب المصالح المنصوص عليه في دستور 2011. كما يتعين على الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، التي تحظى بسلطة الإحالة الذاتية فيما يتعلق بقضايا الفساد وعرضها على السلطات القضائية، أن تقوم بإحداث نظام فعال لحماية المبلغين، واستقبالهم والاستماع إليهم، وضمان عدم الكشف عن هويتهم، وحمايتهم من أية ضغوطات أو أعمال انتقامية.

كما تعتبر ترانسبرانسي المغرب الهيئة الوطنية للنزاهة بمثابة شريك أساسي في مكافحة الفساد. وبالتالي، سوف تسعى إلى وضع إطار للشراكة يعني بمجالات التكوين، ومقترحات الإصلاحات القانونية والمؤسسية، إلى أقصى مدى تُبدي فيه هذه المؤسسة قدرتها الحقيقية على العمل والأداء.

ج- مجلس المنافسة

تقرير مجلس المنافسة برسم سنة 2021 :

أقدم مجلس المنافسة على مراجعة نظامه الداخلي، وذلك بغية «توضيح مهام مختلف الهيئات التداولية التابعة للمجلس وكيفيات اتخاذ القرار على المستوى الداخلي».

من جهته، يعرض التقرير عددا من الرسومات البيانية والمعطيات الإحصائية حول الحالات المعروضة عليه، خاصة فيما يتعلق بالتركيزات القطاعية. ومع ذلك، فإنه يكتفي فقط بتقديم الأرقام والنسب المئوية ورقم الأعمال والمصدر الوطني أو الدولي لرؤوس الأموال، لكنه لا يقدم أسماء الشركات، أو المساهمين فيها للسماح للقارئ بمعرفة المستفيدين الحقيقيين، كما أوصت القمة العالمية من أجل الديمقراطية سنة 2021 في مجال الرشوة العابرة للحدود الوطنية. كما أصدر مجلس المنافسة أربعة آراء تتعلق بالقطاعات التالية:

1. قطاع التعليم المدرسي الخصوصي: حيث أشار مجلس المنافسة الى أن هذا القطاع يمثل 15% من إجمالي التعليم المدرسي الوطني خلال الموسم الدراسي 2019-2020، بحيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية الخاصة 6229 مؤسسة تستقطب 1068423 متعلما. في حين بلغ حجم الموارد البشرية العاملة في هذه المؤسسات، أزيد من 104533 مستخدما، من بينهم 54557 ينتمون إلى هيئة التدريس، متمركزون في جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وفاس-مكناس. كما سجل مجلس المنافسة نقصا في التكوين الأساسي والتكوين المستمر. ويقترح المجلس على الدولة توصية غريبة تنص على «وضع تدابير تروم تسهيل ولوج الأسر لخدمات التعليم المدرسي الخصوصي، لاسيما عن طريق توسيع قاعدة اللوج إلى المؤسسات التابعة لهذا التعليم، وفتحها في وجه التلاميذ المتفوقين المنحدرين من أسر معوزة وذات دخل محدود، تكريسا لمبدأي العدالة والتضامن الاجتماعيين»، وهي التوصية التي يستشف منها تخفيض الضرائب المفروضة على هذه المدارس ونقل أفضل العناصر من المدارس العمومية من أجل تلميع صورة القطاع الخاص من خلال دعم الأسر ذات الدخل المحدود من قبل دافعي الضرائب، مما يزيد من تدهور وتدني القطاع العمومي.

2. تنظيم أسعار اختبارات الفحص لفيروس كوفيد-19: في هذا الصدد، أوصي مجلس المنافسة بالانفتاح على تقنيات وتكنولوجيا أخرى للكشف عن فيروس، لاسيما الفحوصات الجزيئية وفحوصات المستضدات antigéniques والفحوصات المصلية sérologiques وتسقيف هامش ربح جميع المتدخلين انطلاقا من سلسلة الإنتاج والتوريد، وصولا الى المختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية. كما اقترح توفير شروط ممارسة المنافسة دون امتياز للفاعلين المرخص لهم حاليا إجراء الفحوصات، طالما أن تواجدهم بشكل مسبق في السوق أتاح لهم إمكانية تخفيض التكلفة عن طريق استهلاك قيمة المعدات.

3. دراسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة: اعتبر مجلس المنافسة أن الزيادات المسجلة على مستوى أسعار هذه المادة الحيوية تُعزى إلى تضافر عاملين موضوعين مرتبطين ببنية السوق ذاتها من جهة، وبتطورات السوق الخارجية ذات الصلة بها من جهة ثانية. ولا ينتج المغرب سوى 1,3% من احتياجاته من الحبوب الزيتية، في حين يتم استيراد حوالي 98,7% من الاحتياجات الداخلية للبلاد،

بالأساس، على شكل زيوت نباتية خام . وقد أوصى مجلس المنافسة ب « دعم الإنتاج الفلاحي المحلي لسلسلة الحبوب الزيتية في مراحلها الأولية ».

4. مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، وبتغيير القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء: يعتبر مجلس المنافسة أن « الحق الحصري الممنوح لشركة التوريد لاستيراد أو شراء الغاز الطبيعي من المنتجين المحليين والاحتكار الممنوح لشركة النقل لضمان النقل في جميع أنحاء التراب الوطني ، سيؤدي إلى » تجميد أوضاع وإرساء احتكارات ومنح حقوق حصرية من شأنها أن تنعكس سلبا على تطوير القطاع». وعليه، أوصى مجلس المنافسة بمراجعة نص مشروع القانون، عبر تعزيز وضوحه وضمان قواعد المنافسة الحرة على مستوى فروع النقل والتخزين والتوزيع من أجل تكريس حماية حقوق المستهلكين.

ملف المحروقات:

لم يشر مجلس المنافسة في تقريره برسم سنة 2021، الى مآل القرارات الصادرين عنه في يوليوز 2020 اللذين خلّصا الى وجود ممارسات غير تنافسية من قبل الموزعين. ففي قراره المؤرخ ب 23 يوليوز 2020، قرّر مجلس المنافسة فرض غرامة قدرها 9 % من رقم المعاملات السنوي لشركات التوزيع الأولى، وفرض غرامة قدرها 8% بالنسبة لجميع الشركات، عبر القرار المؤرخ ب 28 يوليوز 2020. وقد تم إجهاض هذه القرارات من قبل اللجنة الملكية التي تم تشكيلها لهذا الغرض، والتي كان من الممكن ان تلاحظ عدم تطبيق الإجراءات الصادرة عن المجلس من طرف رئيسه الذي تم عزله. وفي هذا الصدد تُعرب ترانسبرانسي المغرب عن أسفها للتجميد غير المُبرّر وغير المفسر لقرار مجلس المنافسة الموكل له دستوريا مهمة ضبط وضعية المنافسة ومراقبتها.

من جهة أخرى، تطرّق مجلس المنافسة لهذه القضية في رأيه بشأن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية، وتداعياته على السير التنافسي. وقدّم بعض الملاحظات / الاختلالات الرئيسية:

1. تخضع السوق الوطنية لإطار قانوني وتنظيمي قديم للغاية، وأضحى متجاوزا، ويتعلق الامر بالقانون رقم 1.72.255 بتاريخ 22 فبراير 1973 . كما ان السوق الوطنية تعتمد كليا على الواردات الخارجية المكررة بسبب إغلاق شركة SAMIR «سامير»، والتي لعبت دورا إيجابيا في استقرار الأسعار.

2. تسجيل مستوى تركيز عال في شبكة التوزيع في سوق توزيع هذه المنتجات، حيث تستحوذ أربع شركات، من أصل 29 شركة، على نسبة 53 % من شبكة التوزيع مع تسجيل رقم معاملات يقدر ب 65 % من رقم المعاملات الإجمالي في السوق.

3. يبقى نشاط توزيع المحروقات نشاطا تجاريا جد مربح، نظرا لمستويات المردودية العالية التي يمكن اكتسابها منه. فخلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2021، بلغ معدل المردودية المحتسبة بين النتائج الصافية ورؤوس الأموال الذاتية نسبة تجاوزت 60% بالنسبة لشركة «Winxo»، في حين حققت شركة «Vivo Energy Maroc» نسبة تراوحت ما بين 44 و 52 %، ونسبة 20% بالنسبة لشركة «Petrom» و «Ola Energy Maroc»، وتأرجحت هذه النسبة ما بين 11.5 و 22 % بالنسبة لشركة «Afriquia SMDC» وخلال سنتي 2020 و 2021، شهد هامش ربح شركات التوزيع زيادات مذهلة تجاوزت حد درهم واحد للتر بالنسبة لجميع الفاعلين خلال سنة 2020.

وقد أوصى المجلس بتوسيع نطاق النظام الجبائي المطبق حاليا على القطاعات المحمية (37% على الأرباح)، ليشمل أسواق توزيع المنتجات النفطية، مع إقرار ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة لشركات استيراد وتخزين وتوزيع الغاز والبنزين.

وعلى الرغم من الأرباح الكبيرة التي لاحظها المجلس، فإنه لم يجرؤ على معاقبة الشركات المخالفة، بحجة أنه لا يمكنه القيام بذلك إلا بعد مراجعة إطاره القانوني. كما لم تتخذ الحكومة قرارات للحد من الأرباح المبالغ فيها على غرار القرارات التي اتخذتها الدول الديمقراطية (المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا ...) ، على الرغم من نظامها الليبرالي ؛ مما يدل على تواطؤ الدولة مع هؤلاء الفاعلين على حساب القوة الشرائية للمواطنين والقدرة التنافسية للشركات وباقي الفاعلين الاقتصاديين.

4. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء

1.4. قضية كازينو السعودي

لا زالت قضية كازينو السعودي أمام محكمة النقض منذ حوالي عامين ونصف، بعد أن استأنف المتهمون قرار محكمة الاستئناف، التي أكدت بتاريخ 6 نونبر 2020 الإدانة الأولية للمتهمين بأحكام تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات من السجن النافذ، وقد استمرت هذه القضية 15 سنة في وقائع يبلغ مجموعها أزيد من 20 مليون درهم.

وللتذكير فقد تنصبت ترانسبرانسي المغرب طرفا مدنيا في هذه القضية والتي دعت مجلس المدينة لتقديم توضيح وتبرير للرأي العام عن إحجامها عن تنصيب نفسه طرفا مدنياً في هذه القضية، كما ساءلت الوكالة القضائية للمملكة من أجل دعوتها الى المطالبة باسترجاع الأموال التي تم اختلاسها.

وتوضح هذه القضية، مثل غيرها، بطء العدالة في قضايا الفساد الكبرى وعدم التزام السلطات العامة بالتغلب على حالات الإفلات من العقاب.

2.4. قضية مصحة بوسكورة بالدار البيضاء

يتعلق هذا الملف بالقضية التي يواجه فيها مريض أعضاء من طاقم العيادة تم ضبطهم في وضعية تسلم رشوة في حالة تلبس على أساس عملية تبليغ من طرف الضحية لدى مركز مساعدة ضحايا الفساد لترانسبرنسي المغرب، وهو الملف الذي تنصبت فيه الجمعية كطرف مدني والذي تم تأجيله عدة مرات خلال الجلسات التي عقدت في هذا الشأن خلال سنة 2022.

3.4. قضايا الابتزاز الجنسي بكلية الحقوق بسطات

اسفرت قضية «الابتزاز الجنسي مقابل النقط» التي تتعلق بتعرض عدد من الطالبات للتحرش والابتزاز الجنسي من طرف أساتذة يُزعم أنهم أساءوا معاملة طالبات في كلية الحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بسطات، أسفر عن اقالة عميد الكلية وإدانة خمسة اساتذة وذلك بعد عدة تأجيلات للمحاكمة ، وصدر الحكم الأول في 12 يناير 2022 من قبل الغرفة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بسطات . وقد تابعت ترانسبرنسي المغرب بانشغال كبير ما تناقلته وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حول ممارسات الابتزاز الجنسي المشينة التي تم الكشف عنها في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتي أدانتها بشدة اعتبارا لما تشكله من عنف نفسي وجنسي، يحط من كرامة الطالبات ويعرض سلامتهن النفسية والجسدية للضرر، وينتهك حقوقهن الأساسية ، حيث اعتبرت أن الابتزاز الجنسي ينتج عن سوء استخدام للسلطة التي تُحوّلها الوظيفة من اجل الحصول على منافع خاصة كشكل من اشكال الرشوة والفساد الإداري والتي تشمل مختلف القطاعات الأخرى، حيث يحدّد النوع الاجتماعي فيها عملة المساومة.

4.4. قضية نائب وكيل الملك بالمحكمة الزجرية بالدار البيضاء

أصدرت الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، حكما بإدانة المتابعين في ملف نائب وكيل الملك بالمحكمة الزجرية بعين السبع بالدار البيضاء ووجهت لهؤلاء المتهمين تهمة عديدة من بينها، تكوين عصابة إجرامية متخصصة في ارتكاب جنح وجنايات الارتشاء، بالإضافة إلى التزوير في محاضر رسمية، والارتشاء، والوساطة لدى موظفين عموميين مقابل دفع وتلقي مبالغ مالية كبيرة، واستغلال النفوذ، المشاركة والنصب. حيث قضت بالسجن وبالسجن النافذ 8 سنوات للمتهم الرئيسي في الملف وسنة نافذة لنائب وكيل الملك آخر متابع في نفس الملف وبنفس العقوبة في حق محامي.

5.4. قضية الصفقات العمومية في قطاع الصحة

بتاريخ 29 مارس 2022 تم تقديم 29 مشتبه فيهم إلى النيابة العامة بالدار البيضاء، وضع 19 منهم رهن السجن الاحتياطي والباقي تحت المراقبة القضائية. وتشمل قائمة المشتبه فيهم مسؤولين من وزارة الصحة ومقاولين في قطاع الصحة. ويتابع المتهمون في هذا الملف بالرشوة في الصفقات العمومية والاحتيال واختلاس الأموال العامة والتلاعب بالصفقات المتعلقة بالمؤسسات العامة. ويعود تاريخ هذه الصفقات إلى ما قبل جائحة كوفيد 19. وخلال الفترة المتراوحة ما بين 2019-2020، أصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريراً يفيد بعدة اختلالات في قطاع الصحة، لا سيما في دفاتر الحسابات للمراكز الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الاستثنائية في منح عدة صفقات مهمة من قبل وزارة الصحة خلال جائحة كوفيد 19، شابتها اختلالات على مستوى تكافؤ الفرص والانصاف فيما يتعلق بالوصول إلى المشتريات العامة. وقد قامت كل من ترانسبرنسي المغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان بتقديم شكوى مشتركة ضد وزارة الصحة لدى النيابة العامة بتاريخ 9 دجنبر 2021، والتي تم حفظها بدعوى أنه «لم يتم تقديم أي مبرر لإحالة الشكوى إلى غرفة الجنايات بمحكمة النقض»

6.4. قضية المدير السابق للوكالة الحضرية لمراكش

قضت محكمة الاستئناف على مدير الوكالة الحضرية خالد وية المتهم الرئيسي بالسجن 10 سنوات وعلى المتهمين الآخرين زوجته والمهندس سمير لودي بالسجن 5 سنوات. وقضت المحكمة بدهم رمزي لترانسبرنسي المغرب كطرف مدني في هذا الملف. وقد استأنف المتهمون النقض في 12 أكتوبر 2021. وفي 19 أكتوبر 2022 رفضت محكمة النقض طلب النقض.

5. مشاريع وأنشطة الجمعية

تندرج المشاريع التي تعمل الجمعية على تنفيذها في إطار الخطة الاستراتيجية 2022-2026 والاستراتيجيات السابقة. وهكذا، فقد انكبت المشاريع الثلاثة الجارية، على المحاور الرئيسية التالية:

- العمل بشراكة مع الافراد ومنظمات المجتمع المدني بشكل منتظم؛
- الحكامة المحلية الجيدة والخدمات العمومية وخدمات القرب ذات جودة، بما في ذلك التعليم والصحة؛
- شفافية الميزانية في تدبير الصفقات العمومية؛
- تعزيز قيم الثقافة والفن بين الشباب الحاملين لمشاريع التغيير وذلك خدمة لمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة الاجتماعية؛

- تحسين قدرات الشباب في مجال مناهضة الفساد من خلال استخدام الأدوات الرقمية وحماية المبلغين وضحايا الفساد؛
- مواكبة حالات الفساد البارزة.

ويمكن تقييم أثر المشاريع الثلاثة بمجرد الانتهاء من تنفيذها.

1.5. مشروع «كلام الشباب من أجل المساءلة»:

يهدف مشروع «كلام الشباب من أجل المساءلة» إلى تعزيز وعي الشباب بأضرار الفساد ومبادئ المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنصب مختلف أنشطة المشروع حول المشاركة المواطنة، وذلك عبر استهداف الطالبات والطلبة الشباب والمجتمع المدني والمنتخبين في مختلف جهات المغرب، ووضعهم في صلب برامج عمل المشروع.

وقد تم التركيز في برمجة الأنشطة، برسم سنة 2022، على اكتساب الأدوات الضرورية لتفعيل مشاركة مواطنة موجهة وناجعة، باعتبارها ركيزة من ركائز منظمة ترانسبرانسي، ومتابعة السياسات العمومية من طرف المواطنين.

وقد وجهت ترانسبرانسي المغرب أنشطتها نحو قضايا الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح. كما دفع المستوى المقلق للفساد في بلدنا وبروز حالات المحسوبية وشبهات الفساد في مجال تدبير الصفقات العمومية خلال الأزمة الصحية إلى زيادة الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالصفقات العمومية، هذا وقد اخذ موضوع «الرشوة الجنسية» الحيز الأكبر من الأنشطة هذا العام. حيث أثار هذا الموضوع نقاشاً وطنياً، خاصة مع بروز عدد من الحالات داخل بعض الجامعات المغربية.

2.5. مشروع «توحيد الجهود لتسريع التقدم في أفريقيا»:

يرمي هذا المشروع، الذي جاء بمبادرة من منظمة الشفافية الدولية (TI) وبالتعاون مع فروع أفريقية أخرى بما في ذلك ترانسبرانسي المغرب، إلى تسليط الضوء على مدى تعرض هذه البلدان للتدفقات المالية غير المشروعة والمتعلقة بالتهرب الضريبي.

وفي إطار هذا المشروع، قامت ترانسبرانسي المغرب بإنجاز دراستين، تهم الدراسة الأولى تحليل كيفية من أجل تحديد بعض العناصر التي تؤثر، سلباً أو إيجاباً، في تطور التدفقات المالية غير المشروعة، من خلال الجمع بين خبرات الجهات الفاعلة وفهمها للميدان، من جهة، والوقائع والنصوص القانونية عبر معالجة الاستبيانات وتنظيم مجموعة نقاش بؤرية، من جهة أخرى.

في حين همت الدراسة الثانية جمع وتحليل المعطيات الكمية الضرورية من أجل إعداد مؤشرات تركيبية لعوامل الخطر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الوطني باستخدام مجموعات المعطيات المتاحة. وقد تم ملاءمة هذا التحليل مع منهجية تقييم مخاطر التدفقات

المالية غير المشروعة المرتبطة بالفساد والتهرب الضريبي التي طورتها منظمة الشفافية الدولية كجزء من هذا المشروع.

3.5. مشروع «تعزيز شبكات المجتمع المدني من أجل المساءلة» (SANCUS):

عرف مشروع SANCUS المغرب، سنة 2022، حيوية كبرى، حيث تم القيام بعدد من المبادرات والأنشطة همت التحسيس وتقوية القدرات وتوسيع الفئات المستهدفة وتنويع الجهات الفاعلة. وقد شهدت هذه الفترة عددا من المنجزات، هي كالتالي:

- منجزات مرتبطة بتقوية قدرات أعضاء الائتلاف المغربي من أجل المساءلة وكذا الطالبات والطلبة المشاركين في المشروع في مجال المالية العمومية وتقنيات المساءلة؛
- منجزات في مجال التعبئة، وخلق تحالفات محلية للمساءلة في مختلف المدن، وإدماج حوالي عشرين جمعية أو من جمعيات الأحياء؛
- إطلاق دراسة ميدانية مع طالبات وطلبة كلية العلوم الاجتماعية والقانونية بسطات؛
- إنجاز دراسة ميدانية حول تدبير المال العام في منطقة سوس ماسة من طرف جمعية «تمدولت» العضوة في الائتلاف؛
- صياغة وثيقة سياسية تتناول القضايا المتعلقة بالشفافية نجاعة الأداء المتعلق بالميزانية في قطاع التربية الوطنية، وقد تم تطوير أداة المساءلة هذه من طرف الائتلاف المغربي من أجل المساءلة، بإشراف من الخبير المعتمد في إطار مشروع SANCUS؛
- عقد عدد من اللقاءات مع الهيئات العمومية؛
- إطلاق مسلسل الحوار مع القطاع الخاص (القطاع البنكي وقطاع التأمين) فيما يتعلق بغسيل الأموال؛
- وضع اليات لتوجيه الشكاوى للهيئات المعنية؛
- وضع الصيغة النهائية للمنصتين: المنصة الإلكترونية الأولى E-Tachawor وتهتم الترافع، والمنصة الذكية الثانية Shikaya تهتم التوعية والتحسيس؛
- إنتاج عديدين من نشرة ترانسبارنسي نيوز Transparency News حول غسيل الأموال في المغرب.

4.5. تكريم الفقيه الاستاذ عبد الرحيم برادة

بعد وفاة المناضل الاستاذ عبد الرحيم برادة، أحد مؤسسي جمعية ترانسبارنسي المغرب ، التي رافقها طوال مسارها بأفكاره، وكتاباتاته، وصرامته المعتادة ، ومهنيته العالية كمحامي الجمعية،

ولاسيما حينما كانت وزارة الداخلية ترفض تسليم ملف تأسيس الجمعية وتسليم وصل الإيداع خلال السنوات الممتدة من سنة 1996 إلى 2004 ، والذي وافته المنية بتاريخ 20 فبراير 2020 . وقد قرر الجمع العام لترانسبرنسي المغرب المنعقد بتاريخ 18 يونيو 2022 تنظيم حفلا تكريماً لهذا المناضل المقتدر والمدافع عن حقوق الإنسان.

وبناء على هذا القرار، قامت لجنة تحضيرية مكونة من أعضاء منظمة ترانسبارنسي المغرب وأصدقاء الفقيه وعائلته بتنظيم حفل تكريمي والذي أقيم بدار المحامي بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 23 فبراير 2023، ألقى فيه ابنه وأصدقائه المقربين والمعتقلين السياسيين السابقين الذين دافع عنهم خلال سنوات الرصاص ، كلمات تأبينية تكريماً للفقيه ، كما تمت قراءة رسائل من أصدقاء الفقيه من المغرب وفرنسا.

6. الآفاق

1.6. مشروع العضوية

في أعقاب تشكيل اللجنة المسؤولة عن دراسة طلبات الانضمام الى الجمعية من طرف أعضاء نشطين جدد ، تم تطوير قاعدة بيانات لدراسة هذه الطلبات الانضمام إلى الجمعية.

وقد تم وضع قائمتين؛ الأولى تشمل الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على العضوية من خلال موقع الجمعية والقائمة الثانية تتعلق بالأشخاص الذين ساهموا في أنشطة الجمعية من خلال مشروع «كلام الشباب من اجل المساءلة » التي اقيمت في مدن وجامعات مختلفة في المغرب.

ومن أجل ضمان تكوين فعال ودائم للأعضاء الجدد المحتمل التحاقهم كأعضاء الجمعية، تقرر تنظيم دورات تدريبية وإعلامية لصالحهم/ن والتي ستساهم في تمكينهم من المشاركة في أنشطة الجمعية وفقاً لمجالات اهتمامهم/ن .

2.6. استراتيجية البحث عن التمويلات

بهدف ضمان استدامة أنشطتها وتنفيذ مشاريع قادرة على تمكينها من المساهمة في تحقيق أهدافها، بما يتماشى مع استراتيجيتها 2022-2026 ، ستركز الجمعية في عام 2023 على إقرار استراتيجية للبحث عن التمويلات لدى المانحين المحتملين، و سيمكنها ذلك من تعبئة الموارد المالية لتنفيذ مشاريعها المتعلقة بالتدبير المالي للجمعية وكذلك أنشطة تتعلق بالبحث والدراسات والتواصل والتوعية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

فالجمعية في حاجة الى إيجاد فرص تمكنها من الانخراط والمشاركة بشكل منهجي بتمويلات تسمح بتطوير عملها ودعمه، فضلاً عن تعزيز مصداقيتها ومكانتها.

3.6. تجديد اعتماد ترانسبرانسي المغرب

تستخدم منظمة ترانسبرانسي الدولية، كحركة دولية ضد الفساد، عملية اعتماد دوري ومتجدد للجمعيات التي تنتمي للحركة والتي تُعتبر بمثابة فروع وطنية لها. وينص هذا الاعتماد على الامتثال لإجراءات ومبادئ الحركة العالمية للفساد. وباعتبار ترانسبرانسي المغرب عضو معتمد في الحركة منذ عدة سنوات، يعود آخر اعتماد لها إلى سنة 2019، وتقرر تجديد هذا الاعتماد في مارس 2023. وكانت التوصيات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية بعد تقييم 2019 موضوع نقاش بين أعضاء هيئات الجمعية، ولا سيما اعتماد مدة انتداب جميع أعضاء المجلس الوطني والمكتب التنفيذي وذلك من أجل ضمان تناوب الأعضاء، وإعداد سياسة للوقاية من التحرش الجنسي ومحاربهه يتماشى مع الأولوية التي أُعطيت لهذه القضية من قبل الحركة بأكملها. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات من قبل ترانسبرانسي المغرب خلال اعتماد 2023

4.6. مشروع جامعة الشفافية

تم الاتفاق على العمل على إطلاق مشروع جامعة الشفافية لضمان تكوين فَعَال للأجيال الجديدة للمساهمة في عملية مكافحة الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص. وسيستهدف هذا المشروع المتطوعين الشباب الراغبين في تعزيز معارفهم ومداركهم في مجال مكافحة الفساد وإقرار قيم النزاهة والحكامة.

وسيستند التكوين على المراجعيات التي راكمتها جمعية ترانسبرانسي المغرب وتجربتها في مجالات متعددة، وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس الوطني المنعقد بتاريخ 5 مارس 2022. وسيتم الاعتماد على دليل مرجعي الذي سيتم تطويره من طرف أعضاء الجمعية، والذي سيكون أيضا بمثابة دعم لتكوين الأعضاء الجدد لتمكينهم من الاستفادة من خبرة وتاريخ الجمعية في برامج تنمية قدرات الشباب في الجامعات والذي يجب أن يستهدف كذلك الناشئة، وذلك في إطار تجديد اتفاقية الشراكة مع وزارة التربية.